الأنباء
الاربعاء 30 مايو 2012

الحرف 29

Waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

طبيب الحكومة.. والدوائر الـ 10

محاولة تغيير المشهد السياسي في الكويت منذ 10 سنوات، هي اشبه ما تكون بمحاولة طبيب «عليمي» لعلاج مريض بالصداع النصفي المزمن، فقرر ان يعطيه 25 حبة في الاسبوع، وعندما وجد ان جسمه لا يستجيب كما يجب، قرر ان يعطيه 5 حبات في الاسبوع، وعندما لاحظ الطبيب «العليمي» ان المريض تحسنت حالته ولكنه يعاني من حالة نشاط مفرط على غير العادة، قرر الطبيب «العليمي» ان يرفع جرعة الدواء الى 10 حبات في الاسبوع، هذا بالضبط ما يحدث في الكويت، كانت 25 دائرة، ثم تحولت الى 5 دوائر، والآن الحكومة تريد ان تزيد الجرعة الى 10 دوائر، بعد ان وجدت الشعب قد اصابه نشاط سياسي مفرط بعد الدوائر الخمس، لن اقول الحكومة، ولكن سأقول النظام، عندما يتم تبني الدوائر العشر حكوميا، فالحكومة هنا تريد ان تفكك سلطة الشعب التي طالت يده تشريعيا ورقابيا بعد وصول كتلة الاغلبية التي تتبنى ظاهريا المطالبات الشعبية ولواء المحاسبة.

الحكومة (الطبيب العليمي) ـ بغض النظر عمن يرأسها ـ لم يعجبها ما آلت اليه حال الوصول الشعبي الطاغي في التمثيل البرلماني، وترى الآن ان الدوائر العشر هي الحل الامثل، للسيطرة على حالة النشاط المفرط.. للشعب، بعد ان كانت مسيطرة تماما ايام الدوائر الـ 25، والآن تريد ان تعيد شيئا من سيطرتها على المشهد السياسي، وهي وان كانت في كل انتخابات بعد الدوائر الـ 5 راضية كل الرضا خاصة انها وعبر النافذين وبعض التجار قادرة على التحكم في نسبة معقولة من مخرجاتها عبر استخدام المال السياسي او حتى عبر «التلاعب» كما حصل في انتخابات 2009 التي لم تعلن نتائجها التفصيلية حتى اليوم، الا انها ومع انتخابات 2012 لم تعد راضية عن مخرجات بعيدة عن سيطرتها والتي معها تشكلت الاغلبية ووصل معارضوها بأرقام غير مسبوقة، لهذا تريد العودة الى الدوائر العشر، لعل وعسى ان تستعيد شيئا من سيطرتها، وفي رأيي ان في هذه الرغبة محاولة لاعادة عقارب الساعة الى الوراء.

ونصيحتي المتواضعة بان تقبل الحكومة بما قرره الشعب الذي لا يملك سوى صوته الانتخابي، وان تقبل بنتائج الديموقراطية، بكل متناقضاتها كما تصورها هي ومن يواليها او يوالي الحكومة السابقة.

التلويح بالعودة الى الدوائر العشر هي محاولة «مساومة سياسية حكومية» لخفض سقف المطالبات الشعبية الذي اصبح مرتفعا جدا.

توضيح الواضح: التحريض على المجلس الحالي، والمطالبة بحله، والدعوة الى حله هي محاولات يائسة لبعض ممن اضرهم ان يكون للشعب كلمته، انتم جزء من هذا الشعب لكم ما له وعليكم ما عليه، رغم انني اعلم يقينا ان المحرضين هم اما طلاب سلطة او طلاب.. مناقصات.

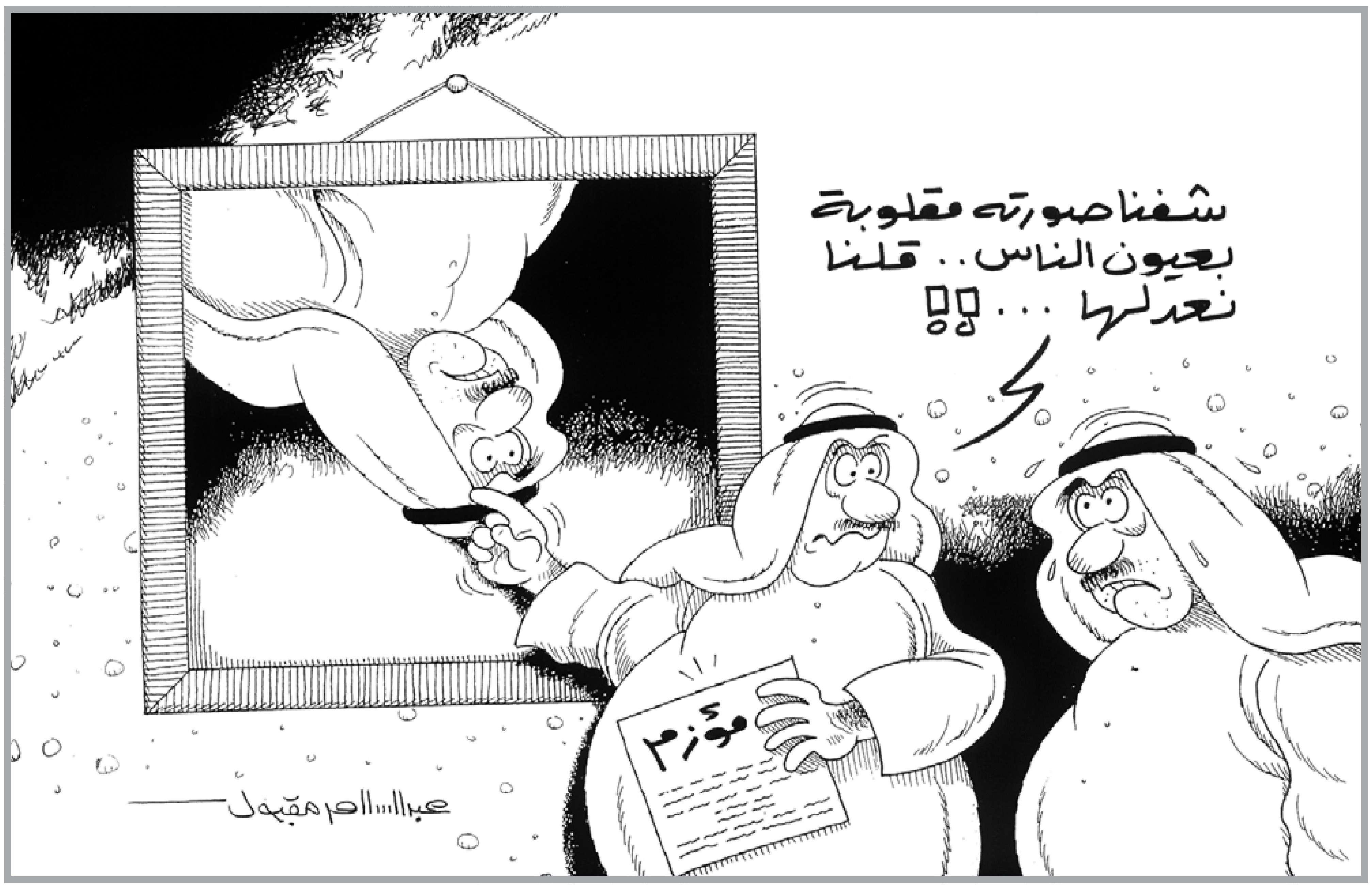

شفنا صورته مقلوبة بعيون الناس.. قلنا نعدلها...؟!
مؤزم
عبدالناصر مقبول

إشارة

منصور الهاجري

قصة كتاب «نهضة الأعيان بحرية عمان»

في عام 1961 كنت طالبا في الصف الرابع المتوسط بمدرسة الشامية، وكان عندي دراجة أستخدمها في الذهاب والعودة من والى المدرسة، وكذلك في تنقلي من الفيحاء الى الشامية، أو الى سوق الكويت أيام العطل والجمعة. وكان الوالد رحمه الله قد فتح دكان بقالة من البيت، وإذا غاب الوالد أحل مكانه، وقد كنت محبا لقراءة الكتب والصحف، وأثناء وجودي في الدكان كنت أشغل وقتي بالقراءة إذا لم يوجد زبائن، وفي ذلك العام حصلت في عيد الأضحى على مبلغ بسيط كعيدية.

ومن عادة الشباب أيام الأعياد أن يذهبوا الى المطاعم التي كانت موجودة في الشارع الجديد (شارع عبدالله السالم حاليا)، وفي عصر اليوم الثالث من عيد الأضحى توجهت الى سوق المقاصيص خلف الشارع الجديد وشاهدت رجلا كبيرا بالسن يفترش الأرض وأمامه مجموعة كبيرة من الكتب القديمة المختلفة الأشكال والأحجام والألوان، ومن بين تلك الكتب أخذت واحدا وتصفحته فوجدت مادته تاريخية، وقد طبع منذ سنوات بعيدة فاشتريته بروبيتين (العملة القديمة للكويت)، وكان الكتاب بعنوان «نهضة الأعيان بحرية عمان»، ومادته الأساسية عن سلطنة عمان وإمارات الساحل المهادن (دولة الإمارات العربية) حاليا، ويحتوي الكتاب على مجموعة من القصائد لمجموعة من الأدباء والشعراء الذين عاشوا بين سلطنة عمان وإمارات الساحل المهادن، وكان عدد صفحات الكتاب 468 صفحة، ولا أزال أحتفظ بطبعته القديمة، وكان من تأليف أبي بشير محمد بن شيبة بن نور الدين عبدالله بن حميد السالمي.

وقد كان إهداء الكتاب الى جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود، وجاء في المقدمة:

حياك بتحية الملك من أحيا بك دعوة الحق
ورداك من رداء الأعاظم من أعلى
بك لواء الإسلام

وآخر المقدمة يقول المؤلف:

فنحمد حالا آوتنا اليك
واياما دفعتنا بين يديك
فدينك جبر الكسير وفك الأسير
وإعانة المستجير
أنت الندى وابن الندى وأبو الندى
حليف الندى ما للندى عنك مهرب

وقد نشرت مقالا حول الكتاب في مجلة الاستقلال، وكنت بالصف الاول الثانوي بثانوية الشويخ وفي منتصف العام الدراسي تم استدعائي من قبل ناظر ثانوية الشويخ الاستاذ عبدالمجيد مصطفى، وكان يومئذ المسؤول عن المصريين العاملين في الكويت، المهم قابلت الناظر وكنت خائفا لا أعرف ماذا يريد مني، وقال: وزارة التربية تطلب حضورك، فاذهب الى هناك وتسلم جائزتك، ويوم الخميس لم أذهب الى المدرسة وذهبت الى وزارة التربية والتقيت بأحد القياديين وسلمني الجائزة وكانت عبارة عن قلم باركر (21) وكان ترتيبي الأول على جميع المشاركين في مقالات بمجلة الاستقلال تعود الى الكتاب الذي يضم مجموعة من الشعراء.

ومن القصائد المنشورة في الكتاب يقول أحد الشعراء:

عرج على باب الكريم المفضل
والثم ثراه ساعة وتذلل

هذا أول كتاب اقتنيته منذ مرحلة الشباب، ولا أزال أحتفظ به في مكتبتي، ولولا الجائزة التي حصلت عليها لما استمررت في القراءة والكتابة، فالجوائز حافز للاستمرار في أي مجال كان.

رأي اقتصادي

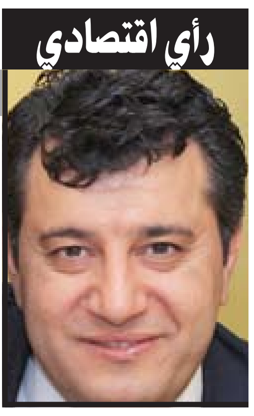

melhemmahmoud@hotmail.com
بقلم المستشار القانوني د.محمود ملحم

الأزمات الاقتصادية العالمية على الأبواب

لم نتعظ من الأزمة الاقتصادية العالمية وكأن سنة 2008 من القرن الماضي، فالدول المتقدمة جربت وبحثت في استراتيجيات النمو ولكن من المؤسف ان العديد من هذه الاستراتيجيات تبين انها تنطوي على ضوابط وقيود ومكابح، وقد أثبتت هذه الاستراتيجيات فشلها في أماكن عديدة فالصورة لعام 1943 تعود إلى الواجهة والحل الوحيد وحتى وقتنا هذا الفوضى المنظمة في العالم والتي تغذى بالطرق غير المشروعة لتعويم الاقتصاديات المتقدمة في العالم، ومن الأهمية بمكان حتى يتسنى لنا ان نتجنب الأضرار الجسيمة لهذه الأزمة يجب ان نتوحد في الدفاع عن مواردنا الطبيعية، فاقل الإيمان الحفاظ عليها في باطن الأرض وان نعمل على تحسين من أدائنا بصورة شفافة تخدم الوطن والمواطن.

يجب ان نتذكر المشهد الأخير من فيلم «التايتانيك» فالسفينة اذا غرقت أخذت معها كل من كان على متنها، يجب العمل على تطوير أنماط النمو المقيدة ذاتيا وفي وقت مبكر حتى لا نصل إلى الزمن الذي نرى أنفسنا فيه في نقطة الانطلاق.

لقد تطرقنا في مقالاتنا السابقة إلى فكرة المشاريع الصغيرة والعمل الجاد على تطوير المشاريع المتوسطة عن طريق دعمها، لابد من إعادة النظر في بعض القوانين التي تقف سدا منيعا أمام عجلة التطور خاصة ان الطوفات على الأبواب، ولكن بمرور الوقت ومع تراجع النمو وتجاهل الوضع الاقتصادي العالمي الراهن يتوقف البحث والعمل على إمكانية الوقوف في المكان والسيطرة على الوضع للحفاظ على الحد الأدنى من النمو.

ان الاقتصادات الصغيرة المفتوحة ونعني هنا الدول النامية متخصصة بعض الشيء بطبيعتها وهي تعتمد على مشاريع صغيرة ومتوسطة، وهو ما يجعلها عرضة للصدمات والتقلبات، فكيف تنتج هذه المشاريع في ظل فوضى عارمة وطموح مدمر ونحن نعرف جيدا الإمكانيات المتوافرة لدينا.

ولكن ومن حيث النمو ومستويات المعيشة لهذه الدول فحدث ولا حرج، والاسوأ من ذلك ان تلك الدول لا تعرف انها مستمرة بفعل تآكل مواردها، ولا تعرف انها وفي القريب العاجل ستصبح بلا أرباح لأنها سوف تفاجئ أنها صرفت الرصيد فان تكاليف عملية تنويع الاقتصاد وتطويره تحتاج إلى سياسات مدروسة طويلة الأمد وانا مقتنع بان الانطلاقة ستكون صعبة جدا إلا إذا تم ربط الاقتصاد الداخلي باستخراج الموارد واستعمالها للتطوير والتنويع.

ولكن وفي ظل الظروف الراهنة نحن نستعمل مواردنا لإدارة الأزمات على طريقة اترك غدا لغد، حتما ان الغد سيأتي وسيكون له جيله، لذلك من الأفضل ان نسمح بالتخصص وان نبني شبكات أمان اجتماعية فعالة وأنظمة دعم لحماية الناس والأسر والمستقبل والجيل القادم أثناء التحولات الاقتصادية.

من الأفضل ان يتم تكييف مثل هذه «المرونة البنيوية» لتمكين التغيرات الواسعة النطاق التي تحتاج اليها القوى الاقتصادية التكنولوجية والعالمية السريعة التطور وحصرها ضمن الإطار الضيق حتى لا ينتشر كالمرض في جميع القطاعات.

ان سوء إدارة الثروات من الموارد الطبيعية يشكل جزءا من الأساس الذي يقوم عليه نمط قوي ذاتي من النمو والتنمية، ولكن واذا استثمرت الموارد الطبيعية في البنية الأساسية كالتعليم والأصول المالية الخارجية فان عائداتها قادرة على التعجيل بالنمو.

ولكن في كثير من الأحيان تعمل هذه العائدات على تشويه الحوافز الاقتصادية وهو ما يأتي لصالح السعي الى تحقيق مكاسب ريعية ويتداخل مع التنويع الذي يشكل عنصرا لا غنى عنه لتحقيق النمو.

إذن وفي الختام لابد من إعادة دراسة الأوضاع الاقتصادية العامة، لابد من التفكير وبجدية حول السبل الحقيقية التي تؤمن استمرارية نظرية الدولة ودعائمها، ولكن ما يخيفني وفي الظل الأوضاع الراهنة ان صورة العام 1943 وصورة العام 2012 متقاربة جدا مع فارق بسيط في السبل والطرق، في الماضي نجحت الدول الكبرى في الخروج من أزماتها الاقتصادية وبشكل أقوى بكثير مما كانت، فأصبح لديها وبشكل عام ضمان شيخوخة لجميع المواطنين، طبابة لجميع مواطنيها وبالتساوي ضمانة للمستقبل للجيل القادم ضمانة من البطالة، اقتصاد متين على الرغم من كل البروبغندا الإعلامية.

السؤال على حساب من وكيف؟ اما مستقبلنا الاقتصادي فهو مرهون بالحفاظ على ثرواتنا وإلا سياتي اليوم الذي يطبق علينا المثل. قم يا فطين ابكي على ارث لم تعرف ان تحافظ عليه يوما.

رأي بحرف

Twitter:@marzouqalmutrqa
مرزوق سعود المطرقة

وما بعد الاستجواب واستقالة الوزير؟!

بعد زوال الاحتقان السياسي تمت المرافعة السياسية بجو لا يخلو من حدة بالطرح وإظهار الدلائل والحقائق بين النواب المستجوبين، البراك والعنجري والطاحوس، والمستجوب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي الذي حاول التهرب من الإجابة على محاور الاستجواب المقدمة له ولم يكن موفقا بإجابات مقنعة، بل كان مجمل حديثه يحرض على الحياة البرلمانية ويسفه بمجلس الأمة وبأعضائه، ويحاول الهمز واللمز بطريقة وأخرى، وقد أنهى حياته السياسية بتقديم استقالته من على منصة الاستجواب بطريقة لم تعجبني كمواطن تهمه تصرفات رجال الدولة، وكان الأجدر به أن يقدمها حسب الأعراف المتبعة للسادة الوزراء لأنهم بنظري هم من يجب أن يحتذى بهم!

وطويت صفحة الاستجواب بما فيها، ولكن ماذا عن «تطنيش» وتجاهل تقارير ديوان المحاسبة من قبل الوزير وهو الجهة التي يفترض ان تحترم الجهات تقاريره الملزمة لها، وماذا عن مبالغ الإيداعات والتحويلات من البنك المركزي في عهده؟ وارتفاع الفائدة المركبة حتى طغت على أصل الدين في عام 2006م وماذا عن خسارة التأمينات الاجتماعية في الشركات العالمية.. الى آخره؟ ولكن ما دور المجلس تجاه هذه التجاوزات التي طرحت بصحيفة الاستجواب غير ما جرى، هل سيحاسب وزراء المالية السابقون على التجاوزات التي حصلت في صناديق هيئة الاستثمار؟ وهل ستعود الخسائر على المال العام؟ وهل سيتم إرجاع الملايين المودعة في حسابات البعض والملايين المحولة للخارج؟

وفي النهاية لعلنا نجد بعض الإجابات ولكن كل ما نتمناه من السلطتين في الأيام المقبلة ان يكون هناك توازن بين الدور التشريعي والدور الرقابي، وإصدار تشريعات وقوانين لمكافحة الفساد في الجهاز الحكومي، وأن تراعى هذه الوفرة المالية بميزانية الدولة لأننا بحاجة الى تنفيذ خطة التنمية خاصة ان هناك عجزا في الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية ومعالجة البطالة، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص على الجميع، وألا يكون هناك أحد فوق القانون، وانني في الوقت ذاته أؤكد على عدم اللجوء للمساءلة السياسية إلا لمن تجاوز أو يتجاوز على المال العام أو يعمل على بث خطاب الكراهية وشرخ الوحدة الوطنية والتعدي على ثوابت أمتنا الإسلامية.

ومنا لسمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك نتساءل: هل يعقل ونحن نعيش بهذه الوفرة المالية ومنذ 26 عاما لاتزال منطقة صباح الناصر تعاني من عدم وجود مدرسة ثانوية للبنين ومدرسة متوسطة للبنين، ولا مركز إطفاء يخدم المنطقة وما حولها من مرافق حكومية، ولا حتى حديقة ولا مساحات خضراء لقضاء أوقات الفراغ ليستمتع أهالي المنطقة فيها أسوة بالمناطق الأخرى؟!

سقاية

Sh_aljiran@windowslive.com
Twitter @shika_a
شيخة أحمد الجيران

لغة الأرقام من البدون إلى المنتدى

إن لغة الأرقام لا تحابي أحدا ولا تجامل وهي بثقلها تجمع النخب ليتباحثوا فيها وبما وراءها من أسباب ونقاط قوة وضعف وتحليل. ولغة الأرقام حالها كحال أي حقيقة قد نجد فيها الاختلاف فنرى من يؤمن برقم لإحصائية بعينها والآخر مقتنع برقم احصائية أخرى تتعارض تماما مع الأول. وفي هذا عشت صراعا رقميا في حضوري لندوة البدون في كلية العلوم الاجتماعية.و كانت دفة النقاش بين الدكتورة ابتهال الخطيب والباحث الوقيان والدكتور المليفي. حينها فكرت في سلطة الأرقام وقوتها في تحديد توجهاتنا وآرائنا.

جلوس القادة والنخب على طاولة واحدة قد لا يقتضي الاتفاق كهدف وغاية، لكن الاختلاف الحارق كالذي رأيته في الندوة أعتبره وبالا على مجتمع ينوي التطور والتقدم، لاسيما وكل الأطراف تبادر للإصلاح. طرحت سؤالا وأجاب عنه مشكورا الأستاذ الوقيان قائلا إنهم حاولوا الجلوس ولا فائدة ما أحاول أن أقرره أنه قد تكون هناك مرتبة بين الاتفاق المطلق والاختلاف التام، هي مرحلة ذات فائدة قيمية ومجتمعية. فلو سلمنا لهذا المرتبة لاحترم كل طرف طرح الآخر واستطعنا أن نتصيد نقاط الاتفاق تصيدا متجاهلين دور الحمية لآرائنا الشخصية.

قضية البدون كانت مثالا للذكر لا الحصر، القضايا كثيرة والأطراف تتعدد باختلافها، غير أن الطرح المميز هو الذي يعي وجهة طرفه ورأي الآخر دون إسفاف بها ولا تحقير ولا إيماءات سخرية. لغة الأرقام هي اللاعب الأساسي في تحديد توجهاتنا وتأتي المرحلة التالية في كيفية ضبط موقف الاختلاف والخلاف، انطلاقا من أن لغة الأرقام محل جمع وتباحث للقادة والنخب لا محل استماتة لاثبات رقم أو محتوى آخر.

استعرضنا في حفل المنتدى السنوي استبانة تقريبية لتقييم دور مؤسسات المجتمع المدني وحقا أقول إن لغة الارقام التي استهللنا بها أثارت نقاطا أخرى وشغفا أكثر لمعرفة أسباب النتيجة، وهنا تيقنت تماما أن لغة الأرقام إن أتت فهي تجمع القادة والنخب وكل المفكرين والواعين بشرط أن تكون كل التوجهات للخير والصلاح ساعية.